السبت ١٣ ربيع الآخر ١٤٤٨ هـ - 26 سبتمبر 2026 م

أخبار النافذة

حبس 12 مشاركًا وتحويلهم للمحاكمة في مسيرة دعم أسطول الصمود يفتح قمعًا قضائيًا جديدًا في تونس الحكومة توسع مبادرة خفض الأسعار.. هل تستبق موجة غلاء جديدة تزامنا مع ارتفاعات مرتقبة بأسعار الوقود؟ بريطانيا تدعو لوقف النار في السودان و55 ألف لاجئ جديد يضغطون على تشاد وسط تمويل لا يتجاوز 20% ترمب يرفض مقترح إيران "خطة السبعة أيام" لفتح مضيق هرمز ويرجح استئناف الضربات بعد انتخابات نوفمبر الاحتلال يصيب 3 فلسطينيين في غزة ويلاحق النازحين والصيادين ويوسع اقتحاماته بالضفة 29 احتجاجًا عماليًا في أربعة أشهر والأحور المتأخرة تدفع العاملين إلى الإضراب في مصر مدبولي يفتح باب الاستيلاء المباشر على أراضي محور القطا بالجيزة والتعويضات الهزيلة والتشريد يلاحقان المواطنين قطار التضخم يدهس الدخل.. وحكومة الغلاء تترك المصريين بمرتبات لا تكفي متطلبات نصف الشهر

Submit

Submit

- الرئيسة
- الأخبار
  - اخبار مصر
  - اخبار عالمية
  - اخبار عربية
  - اخبار فلسطين
  - اخبار المحافظات
  - منوعات
  - اقتصاد
- المقالات
- تقارير
- الرياضة
- تراث
- حقوق وحريات
- التكنولوجيا
- المزيد
  - دعوة
  - التنمية البشرية
  - الأسرة
  - ميديا

الرئيسة » الأخبار » اخبار عربية

حبس 12 مشاركًا وتحويلهم للمحاكمة في مسيرة دعم أسطول الصمود يفتح قمعًا قضائيًا جديدًا في تونس

السبت 26 سبتمبر 2026 05:30 م

قررت النيابة العمومية بالمحكمة الابتدائية في تونس حبس 12 شخصًا شاركوا في مسيرة داعمة لأعضاء موقوفين من «أسطول الصمود»، بصورة مؤقتة، إلى حين مثولهم أمام المحكمة الأربعاء المقبل.

وتضع هـذه الخطوة ملف المشـاركين في المسـيرة أمام مسار قضائي جديـد، بينما لم تعلن النيابـة العموميـة أو الجهات الأمنيـة حتى مساء الجمعة تفاصيل الاتهامات الموجهة إليهم على خلفية مشاركتهم في التظاهر.

حبس المتظاهرين يوسع دائرة القضية

فقـد قال عضو هيئـة الـدفاع المحامي بسام الطريفي إن النيابـة قررت إيداع المشاركين الاثني عشـر الحبس المؤقت إلى حين محاكمتهم، فيما أُحيل قاصر شمله الملف بصورة منفصلة إلى قاضي الأحداث.

وفي المقابل، ظل الغموض يحيط بطبيعة الاتهامات الموجهة إلى الموقوفين، بعدما غابت التفاصـيل الرسـمية التي توضح الأساس القانوني لإحالتهم إلى المحاكمة أو الوقائع المحددة المنسوبة إليهم عقب المسيرة.

كما جاء توقيف المشاركين بعد مظاهرة شهدتها العاصمة تونس، وشارك فيها مئات الأشخاص للمطالبة بالإفراج عن أربعة من أعضاء الهيئة التسييرية لـ«أسطول الصمود» الموقوفين منذ مارس الماضي.

وفي تلك المسـيرة، رفع المشاركون مطالب بالإفراج عن وائل نوار ونبيل الشـنوفي وغسان البوغديري وغسان الهنشـيري، الذين يخضعون لتحقيق منفصل يتعلق بشبهات مالية مرتبطة بالتبرعات والأنشطة الخاصة بالأسطول.

وبحسب «هيئة الصـمود التونسـية»، تجاوز عدد الموقوفين على خلفية المظاهرة 15 شـخصًا، قبـل الإفراج عن فتاتين كانتا بين المحتجزين، بينما استمر توقيف آخرين إلى حين استكمال الإجراءات القضائية.

ومن جهـة أخرى، يختلف ملف المشـاركين في المسـيرة عن القضـية الأصـلية المتعلقـة بقيادات الأسـطول الأربعـة، سواء من حيث طبيعة الوقائع محل التحقيق أو الجهات القضائية التي تتولى متابعة الإجراءات.

وبالتـالي، أصـبح المشـهد أمـام ملفين متزامنين؛ أحـدهما يتعلق بأشـخاص شـاركوا في تظـاهرة داعمـة للموقوفين، بينمـا يـدور الآخر حول اتهامات مالية ما تزال قيد التحقيق بحق قيادات في الأسطول.

وفي الوقت نفسه، لم يصدر حتى الآن حكم قضائي يدين أعضاء الهيئة التسييرية الأربعة، وهو ما يجعل الاتهامات المتداولة بحقهم جزءًا من تحقيقات لم تصل بعد إلى حكم نهائي.

قضية الأسطول أمام تحقيق مالي

أما القضية الأصلية، فتدور حول شبهات تتعلق بغسل أموال وتدفقات مالية مشبوهة مرتبطة بتبرعات جُمعت لتمويل أنشطة الأسطول، إلى جانب شبهات أخرى مرتبطة بملفات مالية ووثائقية.

وفي هذا السياق، يخضع وائل نوار ونبيل الشنوفي وغسان البوغديري وغسان الهنشيري للتوقيف الاحتياطي منذ مارس الماضي، بينما تتولى جهات التحقيق في القطب القضائي الاقتصادي والمالي متابعة الملف.

وفي 11 سبتمبر، قرر القضاء تمديد توقيف الأربعة لمدة أربعة أشهر إضافية، قبل أن تؤيد دائرة الاتهام لاحقًا استمرار الإجراءات، لتبقى القضية مفتوحة أمام التحقيق دون صدور حكم نهائي.

ومن جانبها، تنفي هيئة الدفاع والناشطون صحة الاتهامات المالية، ويقولون إن الأموال محل التحقيق جُمعت بصورة علنية لدعم أنشطة التضامن مع الفلسطينيين وتمويل محاولات كسر الحصار الإسرائيلي المفروض على قطاع غزة.

وفي المقابل، تستمر الجهات القضائية في التعامل مع الملف باعتباره تحقيقًا يتعلق بشبهات غسل أموال وتدفقات مالية ووثائق مرتبطة بالتبرعات، بينما يبقى الفصل في صحة تلك الشبهات من اختصاص القضاء.

وبين الروايتين، تظل القضية في مرحلة التحقيق، وهو ما يعني أن الاتهامات المتداولة لا تمثل أحكامًا نهائية، كما أن نفي الدفاع لها لا يحسم بدوره الموقف القانوني للموقوفين.

وفوق ذلك، أدى استمرار التوقيف منذ مارس إلى تنظيم تحركات تضامنية للمطالبة بالإفراج عن أعضاء الأسطول، كان أحدثها المسيرة التي انتهت بتوقيف مجموعة جديدة من المشاركين وإحالة 12 منهم للمحاكمة.

ومن ثم، باتت تداعيات القضية تتجاوز التحقيق المالي الأصلي إلى ملف يتعلق بالتظاهر والتضامن مع الموقوفين، بعدما امتدت الإجراءات القضائية إلى مشاركين طالبوا بالإفراج عنهم خلال المسيرة الأخيرة.

وفي الوقت ذاته، تبقى طبيعة الاتهامات الخاصة بالمشاركين في المسيرة غير معلنة تفصيليًا، وهو ما يجعل جلسة الأربعاء المقبل محطة مهمة لمعرفة الأساس القانوني الذي تستند إليه إجراءات محاكمتهم.

التضامن مع غزة يواصل الحضور

وفي خلفية القضية، يرتبط «أسطول الصمود العالمي» بمحاولات بحرية انطلقت خلال عام 2025 باتجاه قطاع غزة، معلنة أن هدفها كسر الحصار الإسرائيلي والتعبير عن التضامن مع الفلسطينيين.

وخلال تلك التحركات، اعترضت القوات الإسرائيلية عددًا من سفن الأسطول، وأوقفت ناشطين كانوا على متنها، قبل أن يجري ترحيلهم لاحقًا إلى بلدانهم بعد احتجازهم لفترات متفاوتة.

ومنـذ ذلـك الوقت، حافـظ نشاط الآسـطول على حضوره في الأوساط المتضامنـة مع غزة، بينما دخلت بعض أنشـطته في تونس إلى دائرة التحقيقات القضائية بسبب شبهات مرتبطة بمصادر التمويل والتبرعات.

وفي المقابل، يتمسك القائمون على أنشـطة الأسـطول بأن التبرعات كانت علنيـة وموجهـة إلى تمويل أنشـطة التضامن، مؤكدين رفضـهم للاتهامات المتعلقة بغسل الأموال أو التعامل مع تدفقات مالية مشبوهة.

وبالتوازي، أدى اسـتمرار توقيف أعضاء الهيئة التسـييرية الأربعة إلى اتساع دائرة التحركات الداعمة لهم، وصولًا إلى المسـيرة الأخيرة التي شارك فيها مئات الأشخاص وطالبوا بإطلاق سراحهم.

وعقب المسيرة، دخل 12 من المشاركين مرحلة جديدة من الإجراءات بعد صدور قرار بحبسهم مؤقتًا، في حين أُحيل قاصر ورد اسمه ضمن الملف إلى قاضي الأحداث.

وبذلك، أصبحت القضية تجمع بين تحقيق مالي مستمر منذ مارس وملف جديد يتعلق بالمشاركين في تظاهرة داعمة، مع بقاء الاتهامات في القضية الأصلية دون حكم قضائي نهائي.

وفي المقابل، تنتظر هيئة الدفاع جلسة الأربعاء لمعرفة مسار قضية المشاركين الاثني عشر، خصوصًا في ظل عدم إعلان تفاصيل الاتهامات الموجهة إليهم بصورة رسمية حتى مساء الجمعة.

ومع اسـتمرار التحقيقات، يظل الفصل بين الملفين ضـروريًا؛ فالمشاركون في المسـيرة يواجهون إجراءات مرتبطـة بالتظاهر، بينما يخضـع أعضاء الهيئة التسييرية لتحقيقات مالية ووثائقية مختلفة من حيث الطبيعة والمسار.

وأخيرًا، يبقى مصـير المشاركين الاثني عشـر معلقًا بما سـتقرره المحكمة، بالتزامن مع اسـتمرار توقيف أعضاء الأسطول الأربعة والتحقيق في الاتهامات المالية التي ينفيها دفاعهم ولم يصدر بشأنها حكم نهائي.

ميديا

فضيحة... مسئولون باتحاد الملاكمة يطلبون 81 ألف جنيه من عمرو خالد و90 ألفا من حسام حسن مقابل المشاركة بأولمبياد البحر المتوسط

الخميس 16 يوليو 2026 01:00 م

ميديا

خصم 50% على مونوريل شرق النيل يكشف أزمة التسعير وضعف إقبال محدودي الدخل

الجمعة 22 مايو 2026 06:30 م

مقالات متعلقة

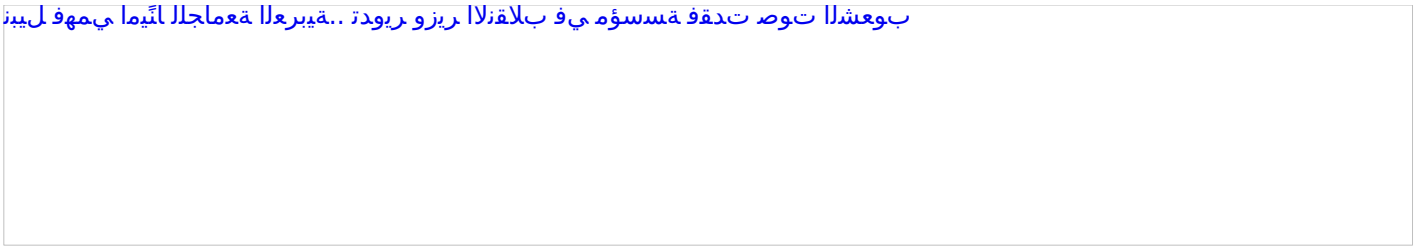

نبيل فهمي أمينًا للجامعة العربية.. تدوير وزير الانقلاب في مؤسسة فقدت صوت الشعوب

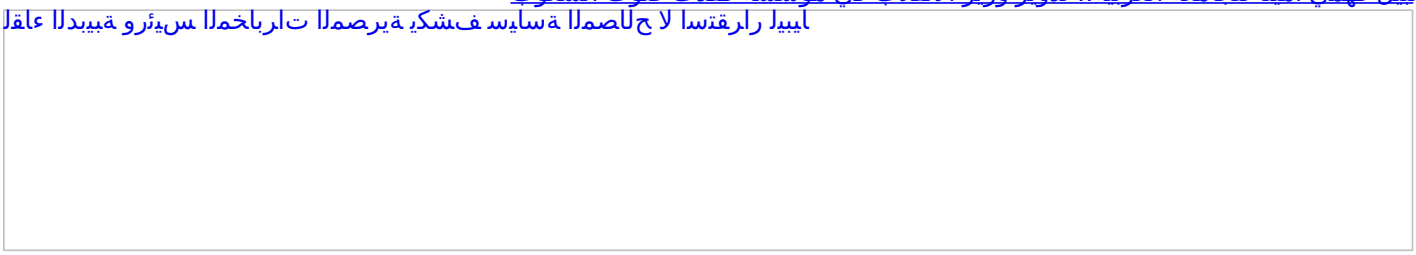

لقاء الدبيبة ورئيس المخابرات المصرية يكشف سياسة المصالح لا استقرار ليبيا

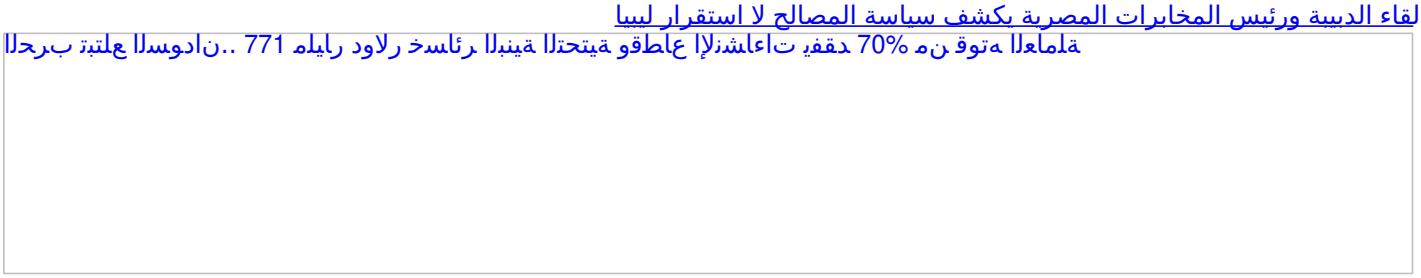

الحرب تبتلع السودان.. 771 مليار دولار خسائر البنية التحتية وقطاع الإنشاءات يفقد 70% من قوته العاملة

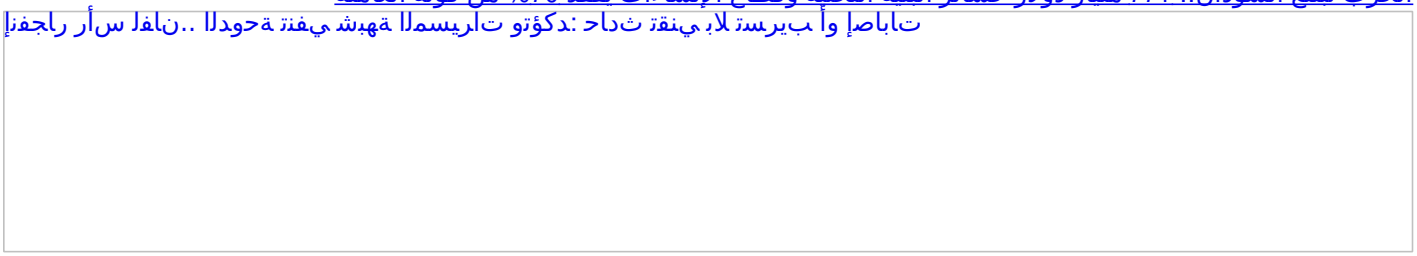

إنفجار رأس لفان.. الدوحة تنفي شبهة المسيرات وتؤكد: حادث تقني بلا تسريب أو إصابات

إشترك
ادخل بريدك الإلكتروني
جميع الحقوق محفوظة لموقع نافذة مصر © 2026